علاماتٌ في الفكر النحويّ العربيّ
بحثٌ في نظام الجملة عند آبن جني (ت 392هـ)
ـ القواعدُ ... والمنطلقاتُ التأسيسيّة ـ

مازن عبد الرسول سلمان

تقديم :

الحمدُ لله مستحقّ الحمد ، والصلاة والسلام على سيدنا محمّدٍ ، وإلهِ ، ورضي الله عن صحابته وتابعيه بإحسانٍ إلى يوم الدين .

يتناول هذا البحث واحداً من أهمّ مصطلحات النحو العربي وهو مصطلح (الجملة) مستقصياً نظامهُ عند عالم من علمائها الأفذاذ (رحمهم الله) وهو ابن جني(ت392هـ).

ولا يخفى على الدارسين أهمية هذا المصطلح في الدرس النحوي . فقد تناوله أقدم مؤلفات النحاة . فأظهروا اهتماماً خاصاً به ، وعنايةً بالغةً بمدلولاته ووظائفه منطلقين من استقراء دقيق لواقع الاستعمال اللغوي ، وأساليب العرب وأنماط استعمالاتهم له . ولهذا جاءت آراؤهم تحمل رؤية صادقة لمفهوماته ، ونظرة واعية ودقيقة لوظائفه وحدوده وقواعد تأسيسه ، وبالتحديد عند ابن جني .

ولا غرابة في أن يبرز هذا الجانب عنده فتنهض على أثرها دراسة تكشف جانباً من جوانب تفكيره النحويّ الثرّ . فقد انمازت آراؤه لشتى موضوعات العربية بالوعي ، واتّسمت بالدقة العلمية ، والنظرة الشاملة ، والرأي الجديد الناضج .

وتأتي هذه الصفحات لتكشف ماهيّة نظام الجملة عنده بما اشتمل من فرادة في الرأي ، ونضج في الاستقراء والتحليل حتى شكّل علامة في مسار الفكر النحوي العربي .

تدعو بإلحاح إلى دراسة هذا الجانب لديه بما يحمله من تصوّرات علمية ناضجة .

ولعلّ من الغريب أننا لم نجد في المظان التي درست الجملة العربية إشارة إلى ريادة ابن جني في هذا المجال .

وما دام البحث يتناول مصطلحاً أساسيًا من مصطلحات النحو العربي كان لزامًا أن أقدّم تمهيداً في حدوده اللغوية والاصطلاحية بما يؤسس مدخلاً تاريخياً لمفهوم الجملة عند النحاة قبل ابن جني ولاسيمّا عند مؤسس التدوين النحوي سيبويه(ت 180هـ) . لكي أعطي تصوّراً عن طبيعية استعمال المصطلح بين المرحلتين وصولاً إلى إبراز تطوّر المصطلح ونضوجه على يد هذا العالم الفذ . لأنتقل بعدها إلى دراسة الجملة عنده من خلال محاور : خُصِّصَ الأول لتحديد معاييرَ تمَّ استقراؤها من الحدود التي وضعها (للجملة) ، والمصطلحات التي يتّصل مفهومها بمفهوم الجملة . وعُني الثاني بأركان الجملة عنده وطبيعة تركيبها، وتناول المحور الثالث المعنى الذي تؤدّيه الجملة ووظيفتها ، وأثرهما في بناء الجملة . وقد اتبعت في عرض هذه المحاور منهجًا تحريره الربط بين النصوص التي تخصّ موضوع البحث في مجمل مؤلفات ابن جني سبيلا إلى تحديد (نظرته الكلية) للموضوع ، لأخلص منها من ثمَّ إلى عرض القواعد والأحكام والمنطلقات التأسيسيّة التي تخصّ الجملة وبناءَها عنده .

أسأل الله السداد في القول والعمل إنه وليُّ ذلك

مدخل تاريخي في مفهوم الجملة :-

إنَّ القارئ في مؤلفات القدماء(رحمهم الله) يقف على أمر يعطي – لمن لم يطّلع على طبيعة التأليف في تلك المرحلة – تصوّراً بأنّ ثمّة تناقضاً في طبيعة دراستهم للجملة العربية ؛ ذلك أنَّ سمتين طغتا على منهج التناول ذاك . تظهر أحدهما : عدم وجود أبواب تنفرد بدراسة نظام الجملة العربية ، وتتناول قضاياها ، وتعرض لأحكامها ، وتؤسس لقواعد صوغها ، وتبين أنواعها ووظائفها . فتجمع ما تشتَّت من أحكامها المتناثرة في بطون المؤلفات . لتتماز بها من أبواب النحو العربي الأخرى ، وتستقلَّ على غرار موضوعات النحو العربي وطريقة تبويبها . وتبرز الأخرى : اهتماماً كبيراً بالجملة العربية بالبحث في أنماط تأليفها ، وطبيعة صوغ أجزائها . ممّا ينمّ عن وعيٍ عالٍ بما تؤدّيه التراكيب النحوية من وظائف لغوية ، ودلالات متنوعة بتغيّر تشكيل عناصر هذه التراكيب ، وتعدّد أنواع تكوينها ، وعلاقة العناصر المكوّنة لها بعضها ببعض .

وهو أمرٌ يبدو طبيعياً في ذلك العصر مع عدم وضوح دلالة المصطلحات ودقّة ضبط حدودها؛لأن " أيَّ مصطلح علمي جديد لا يستقرّ ويعبّر عن مضمونه إلا بعد أن يستقرّ ذلك العلم ، وتشيع مصطلحاته وتثبت بتتابع الدارسين عليه ، وتعهدهم إيّاه بالاستعمال"[1].ولذلك نجدُ علماءنا قد استعلموا أكثر من مصطلح واحد للدلالة على معنىً محدّد.

ومن ههنا لم يكن غريباً أن تستعمل الجملة في بدء التأليف النحويّ بمعناها اللغوي الذي وردَ في المعجمات العربية التي حدّدت معناه تارة : بالجماعة كما جاء في العين : "والجملة : جماعة كل شيء بكماله من الحسابِ وغيرِهِ ..." [2] . وتارة أخرى : بالتفصيل، والإيجاز ، والاختصار على وفق ماجاء في معجم مقاييس اللغة "قولك:

---

(1) المدارس النحوية ، د. خديجة الحديثي : 116 .

(2) العين (جمل) : 143/6 .

أجملت الشيء ، وهذه جملة الشيء ، وأجملته : حصّلته" [1] . ويبدو تأثير المعنى اللغوي واضحاً في تحديد الدلالة الاصطلاحية للجملة عند النحاة – كما سيأتي – ذلك أنها لم تخرج عن كونها:اجتماعُ مجموعة من المفردات في سياق تركيبي مستقل تام المعنى .

وسنحاول فيما يأتي أن نقدّم عرضاً موجزاً لطبيعة تناول العلماء القدماء لهذا المصطلح قبل ابن جني مدخلاً تمهيدياً للوقوف على طبيعة الاختلاف في دراسة مفهوم الجملة بين الاثنين وصولاً إلى إبراز أثر هذا العالم في تطوّر المصطلح ، ونضوجه . وسأبدأ بكتاب سيبويه متناولاً أهمّ ملامح تأسيسهِ لهذا المصطلح ببعض الإسهاب لكونه المصدر الأول لتأسيس الأحكام النحوية . وتتحدّد نظرته بالآتي :

1 –إنه استعمل هذا المصطلح (الجملة) مراداً به المعنى المعجمي وذلك في تسعة مواضع من كتابه جاءت كلّها بمعنى الشيء الجامع لأفراده الضامّ لهم ، أو بمعنى خلاصة الشيء وإجماله المقابل للتفصيل [2] . وهذا الأمر موافق لما وردَ في المعجمات العربية من دلالة لغوية لمصطلح الجملة كما ذكرنا آنفاً .

—

(1)مقاييس اللغة: 481/1.وذكر احمد بن فارس(ت 395هـ) أنّ سبب تسميته معجمه بـ(مجمل اللغة) ؛ لأنه أجمل الكلام فيه إجمالاً ، ولم يكثره بالشواهد والتصاريف ، إرادة الإيجاز.ينظر:مجمل اللغة: 75/1.

(2) وهذه المواضع على التتالي في الكتاب: 32/1 ، 217 ، 119/3 ، 208 ، 16/4 ، 20 ، 88 ، 152 ، 127 . وقد أحصى الدكتور محمد عبد الرسول سلمان ثمانية مواضع منها . ينظر : نظرة في مفهوم الجملة عند القدماء (بحث مخطوط) ، 1996م ، ص : 4–5 ، وتبعه الدكتور حسن عبد الغني الأسدي ، ينظر : مفهوم الجملة عند سيبويه : 26–28 ، وقد أضاف هذا الباحث موضعاً تاسعاً زعم أن سيبويه استعمل فيه لفظتي (جُمْل وجُمُلات) بوصفهما مثالين لغويين ، لا بكونهما من جملة كلامه الخاص ، وذكر بعد ذلك أنه يصبح "عدد المواضع التي وردت فيها مادّة (جمل) هي تسعة مواضع" ينظر : مفهوم الجملة عند سيبويه : 28 . والحقّ أن سيبويه لم يستعمل هذا المثال (جُمْل) وجمعه (جُمُلات) بالمعنى اللغوي للجملة الذي ذكرناه في المتن من أنه الشيء الجامع ، أو خلاصة الشيء وإجماله ، وإنما أراد به اسم علم خاص بالمرأة وقد صرَّح بهذا الأمر في قوله : "وإذا سميت امرأة بدَعْد فجمعت بالتاء قلت : دَعَداتٌ ... وإذا

=

2 –إنه استعاض عن هذا المصطلح بمصطلح آخر ألاَ وهو (الكلام) ليعبّر عن مفهومه الاصطلاحي للجملة ، وأودّ أن أشير هنا إلى أنَّ سيبويه وإن كان استعمل مصطلح (الكلام) وهو يريد ما يقابل (الجملة) الذي استقر مصطلحاً في الدرس النحوي فيما بعد إلا أنّه لم تتبلور لديه معالم هذا المصطلح ، أو تستقرّ . وغاب عنه تحديد ملامحه وتقنين حدوده لينماز من غيره . وإنما تنوع فهمه له وتعدّد . وعلامةُ ذلك أنه استعمل مصطلح (الكلام) في مواضع أخرى من كتابه وهو يريد به دلالات أخرى من مثل : اللغة أو (الحديث) ، أي: ما يتكلم به مطلقاً [1]. والنثر الذي هو مقابل للشعر [2] . والنمط المتّبع في نظم الكلام [3]. وغير ذلك من المعاني [4]. هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإنه لم يراع صحّة التركيب وسلامته واستغناءَهُ أحياناً

جمعت (جُمْلَ) على من قال ظلمات قلت : جُمُلاتٌ" الكتاب : 397/3 ، وإذا كان الذي دعا الباحث الفاضل إلى إدخال هذا اللفظ في ضمن مواضع الكتاب الدالّة على المعنى المعجمي للجملة أنها جاءت على باب (جَمَلَ) فهذا مدعاة لإدخال ألفاظ أخرى جاءت على هذا الباب نفسه ومنها (الجَمَلُ) اسم حيوان و(جَمُلَ) الفعل الماضي . بل وجدتُ سيبويه يستعمل لفظة (الإجمال) مراداً بها المعنى المعجمي لها وهو التفصيل . قال : "وقد أجملت هذا في قولي في الأسماء ..." الكتاب : 283/4 . وأودّ أن أشير ههنا إلى أنّ الدكتور محمّد حماسة عبد اللطيف في كتابه (في بناء الجملة العربية : ص26) قد قال:" ولم أعثر على كلمة جملة إلا مرّة واحدة جاءت بصيغة الجمع " وقال في هامش الصفحة نفسها : " تقرّيت كتاب سيبويه بحثاً عن كلمة (الجملة) سواء بمعناها الاصطلاحي أم بالمعنى اللغوي فلم أهتدِ إليها قطّ " .

(1) الكتاب : 21/1 ، 51 ، 210 ، 251 .

(2) المصدر نفسه : 26/1 .

(3) المصدر نفسه : 31/1 .

(4) في الدلالات السابقة وغيرها من الدلالات ينظر: في بناء الجملة العربية،د. محمد حماسة عبد اللطيف: 27–28،ومدخل إلى دراسة الجملة العربية،د. محمود أحمد نحلة: 17،ومفهوم الجملة عند سيبويه:28–30.

في إطلاق مصطلح الكلام ، وإنما كان يُدخل مستويات (القبح) ، و(الضعف) ، و(الخطأ) ، و(الإحالة) من التراكيب في ضمن مفهوم الكلام[1] .

لقد فتح هذا الأمر الباب واسعاً أمام النحاة اللاحقين ليتأوّلوا كلام سيبويه ويتعدَّد فهمهم لعباراته . وسنعرض فيما يأتي لجملةٍ من هذه التفسيرات :

فقد ذهب السيرافي (ت 368هـ) إلى أنَّ الكلام عند سيبويه هو "ما كان جملة قد عمل بعضها في بعض"[2] . وتابعه في ذلك الأعلم الشنتمري (ت 476هـ) [3] .

أما أبوعلي الفارسي(ت 377هـ) فقد فهم أنَّ الكلام عند سيبويه ما كان مؤلّفاً من الكَلِمَ،إذ قال: "فأما الكلام فإن سيبويه قد استعمله فيما كان مؤلّفاً من هذه الكلم... فأوقع الكلام على المتألِّف"[4] .

وقد فسّر عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ أو474هـ) معنى الإئتلاف وذكر أنّ معناه "الإفادة"[5].

في حين ذهب ابن جني إلى أنَّ الكلام عند سيبويه ما كان من الألفاظ قائماً برأسه ، مستقلاً بمعناه ... وذكر أيضاً أن الكلام عنده هو الجمل المستقلّة بأنفسها، الغانية عن غيرها . وهو بهذا أخرج الكلام مخرج ما قد استقرّ في النفوس ، وزالت عنه عوارض الشكوك[6] .

---

(1) الكتاب : 48/1 ، 90/2 .

(2) شرح كتاب سيبويه : 238/3 .

(3) النكت في تفسير كتاب سيبويه : 254/1 .

(4) الحجّة في القراءات السبع وعللها : 26/2 ، وأودّ أن أشير ههنا إلى أنَّ المُجاشعيَّ في كتابه شرح عيون الإعراب : 45 قد عزا إلى الفارسي أنه فهم الكلام عند سيبويه بأنه "كل جملة مستقلّة مفهومة" وهو أمرٌ لم يقل به الفارسيُّ كما مرّ آنفاً .

(5) المقتصد في شرح الإيضاح : 93/1 .

(6) الخصائص : 20/1 .

أما عليّ بن فضّال المجاشعي (ت 479هـ) فقد ذكر أنَّ الظاهر من مذهب سيبويه أن الكلام : "كل جملة مستقلّة مفهومة" [1] . ونقل هو نفسه عن علي بن عيسى الربعي (ت 384هـ) أنّ الكلام عند سيبويه قد يكون مفيداً وقد يكون غير مفيد مستدلاً على ذلك بكلامه في باب الاستقامة والإحالة من الكلام . حين سمى الكلام محالاً[2] .

أقول : إنَّ هذه التوجيهات كلّها يمكن أن تكون مرادةً في أقوال سيبويه التي ورد فيها مصطلح الكلام وهي نتيجة طبيعية لعدم تبلور دلالة المصطلح لديه وتنوع استعمالاته له .

فالجملة التي يعملُ بعضها في بعض ، والكلام المستقيم ، والمستقلّ ، والمستغني الذي يحسن السكوت عليه ، الذي مؤدّاه من ثمَّ إلى الفائدة – من حيث إنّها تُفهم معنىً ما – كلّها معايير يمكن أن تُفهم من عبارات سيبويه وأقواله حين يورد مصطلح الكلام وإن لم يصرّح ببعضها ، وإليك بعض أقواله تلك :

. قال:" قولك: لقيت زيداً وعمروٌ كلَّمتُه، كأنك قلت: لقيتُ زيداً وعمروٌ أفضل منه . فهذا لا يكون فيه إلا الرفعُ ؛ لأنك لم تذكر فعلاً فإذا جاز أن يكون في المبتدأ بهذه المنزلة جاز أن يكون بين الكلامين" [3]. فهو هنا يستعمل مصطلح (الكلامين) مراداً به مصطلحَ (الجملتين) .

. وللكلام بمعنى الجملة عنده شروط منها : أن يعمل بعضها في بعض ، وتأتلف عناصرها فهو يقول : " ... الفعل لابدّ له من الاسم ، وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل ، تقول : الله إلهُنا ، وعبد الله أخونا" [4] . ويقول : "فأما المبنيُّ على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبدُ الله منطلقاً ... فهذا اسم مبتدأ يُبنى عليه ما بعده وهو (عبد الله) . ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله . فالمبتدأ مسندٌ والمبنيّ عليه مسندٌ إليه ، فقد عَمِلَ هذا فيما بعده كما يعمل

—

(1) و(4) شرح عيون الإعراب : 45 .

(3) الكتاب : 90/1 ، وينظر : مفهوم الجملة عند سيبويه : 30 .

(4) المصدر نفسه : 21/1 .

الجارُّ والفعل فيما بعده"[1] . ولذلك لم يعدّ التركيبين (مِنْ زيدٍ) و(غلام زيدٍ) كلامين حتى يكونا معتمدين أو معهما غيرهما[2] .

انظر إلى إشارة سيبويه إلى ائتلاف عناصر الجملة ومكوناتها شرطاً لعدّها كلاماً ، ثم انظر إلى تصريحه بمبدأ عمل هذه العناصر بعضها في بعض الآخر وكيف يصبح مولّداً لعناصر الجملة بعد أن تُؤسّس هي به . وبذا يكون العامل في مفهوم سيبويه "مصطلحاً تكوينيّاً ، أو إنشائياً على وجه التحديد" [3]؛لأنه رابطٌ لمكونات الجملة[4].والعنصر المؤسس فيها، والمسؤول عن تكوينها وبنائها. إذ هو العنصر الأول الذي تتأسس به الجملة ، الذي يستدعي – بالضرورة – وجود عناصر معمولة ، فيجتلبها بعده تباعاً ، ويحدّد ماهيّتها وعددها[5].

. إنّ تصريحه بذكر ركني الجملة الرئيسين وهما(المسند والمسند إليه) يكشف عن وعي عالٍ لطبيعة التركيب الذي تتألف منه الجملة العربية؛ إذ لابدَّ من توافر هذين الركنين الأساسيين شرطاً لتكوّن الجملة عنده ؛ لأنهما ممّا لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر. قال: "هذا باب المسند، والمسند إليه وهما ممّا لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجدُ المتكلّم منه بُدّاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه،وهو قولك :

—

(1) الكتاب : 78/2 .

(2) المصدر نفسه : 406/1 . قال أبو علي الفارسي معلّقاً على كلام سيبويه في هذا الموضع : "فأما (مِنْ زيدٍ) فليس بكلام تام حتى تضمّ إليه ما يتمّمه" ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه : 146/3 .

(3) المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه(بحث): 10، د.غالب المطلبي، ود.حسن عبد الغني الأسدي، وحدة البحث اللغوي، دراسة رقم(1)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، تشرين الثاني،1999م.

(4) المصدر نفسه : 8 .

(5) نظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه(أطروحة دكتوراه)، سعيد البطاطي : 3 .

عبد الله أخوك، وهذا أخوك،ومثل ذلك :يذهب عبد الله، فلابدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌ من الآخر في الابتداء"[1].

إنَّ مفهوم البناء الذي اصطلح الفارسي عليه بالإئتلاف عند سيبويه من أهمّ عوامل تكوين الجملة (الكلام) لديه فعلاقة المسند إليه مع المسند تتصف بـ" البنائية التي ربّما يكون أدقُّ تعبير عنها قائمًا في مفهوم مصطلح (المبني عليه) فالتركيب الإسنادي تركيب بنائي بحت. يعتمد على اللبنة الأولى وهي المسند، ثم يبني المتكلم عليها لبنة أخرى هي المبني عليه ، أو المسند إليه" [2].والبناء، والإئتلاف، و" الإسناد الذي هو رابطة " [3] أساس لعمل العناصر بعضها في بعض داخل الجملة وصولاً إلى اكتمال الشكل والوظيفة يقول سيبويه:"فإذا بنيْتَ الفعلَ على الاسم قلتَ: زيدٌ ضربتُهُ،فلزمتْه الهاء.وإنما تريد بقولك:مبنيٌّ عليه الفعل. إنه في موضع منطلق. إذا قلت : عبد الله منطلق ، فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول وارتفع به ، فإنما قلت : عبد الله فنسبته له ثمَّ بنيت عليه الفعل ورفعته بالإبتداء . ومثل ذلك قوله جل ثناؤه: چ ۇ ۆ ۆ ۈچ(فصلت:17) وإنما حَسُنَ أن يُبنى الفعلُ على الاسمِ حيثُ كان معملاً في المضمر وشغلته به، ولولا ذلك لم يحسن؛لأنك لم تشغله بشيء "[4]

ولولا هذا الائتلاف والبناء والربط بين عناصر الجملة ومكوناتها لما أمكنَ أن يتمّ مفهوم العمل فيها . ومن ثمَّ لم تكن الجملة مفهمة معنىً وتتحقق فيها الإفادة .

. ثم يصرّح سيبويه بضرورة توافر معايير(حسن السكوت،والاستقامة،والاستغناء) التي تكون أساس الإفادة والإفهام؛إذ لا يمكن أن يحسن السكوت في جملة من غير أن تؤدّي معنىً تاماً مفهماً مفيداً .ولا تتمّ الإفادة المفضية إلى الإفهام من غير ائتلاف عناصر الجملة واكتمال بنائها ،ومن غير أن يكون التركيب (مستقيماً) على حدّ

---

(1) الكتاب : 23/1 .

(2) مفهوم الجملة عند سيبويه : 142 .

(3) شرح الرضي على الكافية : 33/1 .

(4) الكتاب : 81/1 .

وصف سيبويه . فهو يقول في(باب ما ينتصب فيه الخبر ؛ لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء قدّمته أو أخرته):"وذلك قولك : فيها عبد الله قائماً، وعبد الله فيها قائماً. فعبد الله ارتفع بالإبتداء...ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبد الله حسن السكوت ، وكان كلاماً مستقيماً ، كما حسن واستغني في قولك : هذا عبد الله"[1] . ويقول أيضاً : "إذا قلت : عبد الله أخوك . فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه، وبه استغنى الكلام"[2] .

إن هذه النصوص تظهر بجلاء اجتماع معايير حسن السكوت، والاستقامة، والاستغناء فضلاً عن معياري: تمام البناء والائتلاف ، والعامل النحوي. في تكوين مفهوم الكلام لدى سيبويه ، وإنّ عبارةً اجتمعت فيها كل هذه المعايير لا يمكن أن تكون إلا مفيدة مفهومة ، وإن لم يصرّح سيبويه بهما لفظاً وهو ما نجدُ صداه عند متأخري النحاة كابن عقيل(ت 769 هـ) مثلاً الذي عرّف(الجملة)أوالكلام بأنه"اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها"[3].

ولعل أول من استعمل مصطلح الجملة بمعناها الاصطلاحي هو الفرّاء (ت 207هـ) [4] في أكثر من موضع في كتابه (معاني القرآن) منها قوله : "وتقول : (قد تبيّن لي

---

(1) المصدر نفسه : 88/2 .

(2) المصدر نفسه : 406/1 .

(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 14/1 .

(4) وأودّ أن أشير إلى أن كلاً من : د. فتحي عبد الفتاح الدجنّي ود. محمد حماسة عبد اللطيف ، ود. محمود أحمد نحلة ، ود. حسن عبد الغني قد ذكروا أن المبرّد هو أول من استعمل مصطلح (الجملة) بمعناها الاصطلاحي . ينظر : الجملة العربية نشأة وتطوراً : ص 7 ، 21 ، وفي بناء الجملة العربية : 29 ، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية : 19 ، ومفهوم الجملة عند سيبويه : 25 وهو أمر غير دقيق كما مرّ . وأضاف د. فتحي عبد الفتاح الدجني في كتابه الجملة النحوية نشأة وتطوراً ص 7 بأن " **الكوفيين لم يشيروا إلى مصطلح الجملة إطلاقاً** " وينظر : ص 24 . وزاد على ذلك في ص 26 قوله : " نلحظ أن أول من توسع واستخدم مصطلح الجملة في النحو العربي هم نحاة بغداد " ، ويعني بنحاة بغداد الزجاجي وعبد القاهر الجرجاني في إشارة إلى تسمية كتابين لهما بـ(الجمل): ص44 . وأحسب أن هذا البحث هو أول =

أقام زيدٌ أم عمروٌ) فتكون الجملة مرفوعة في المعنى ؛ كأنّك قلت : تبيّن لي ذلك"[1] .

ومن ثمَّ أخذت الجملة بُعداً آخر على يد المبرّد (ت 285هـ) ، وذلك بما طرحهُ من فهم ينمُّ عن وعي عالٍ بحدودها تمثّل برسم أُولى ملامح الدلالة الاصطلاحية لها وذلك في قوله : "إنما كان الفاعل رفعاً ؛ لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب "[2] . وفي قوله أيضاً : " لأنَّ اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً ، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنىً ، واستغنى الكلام ..." [3] .

فهو قدّم تصوراً دقيقاً لمفهوم الجملة يجمع فيه بين معايير : (حسن السكوت) ، و(الاستغناء) ، و(الفائدة) ، ثم ينيط حدوث المعنى باقتران اللفظ بما يصلح معه لبناء تركيب تام [4] . وهذا بلا شك تطور في طبيعة رسم حدود الجملة عمّا كان لدى سيبويه والفراء . وسنرى أثر هذا الكلام واضحاً لدى ابن جني فيما بعد .

ويستمر هذا الفهم ويزداد نضجاً في تحديد دلالة المصطلح عند علماء القرن الرابع الهجري بدءًا من ابن السراج (ت 316هـ) الذي يربط بين مفهوم الجملة ومعيار الإفادة ويقول : "والجمل المفيدة على ضربين : إما فعل وفاعل ، وإما مبتدأ وخبر" [5] .

من أشار إلى أسبقية الفراء في استعمال (الجملة) بمعناها الاصطلاحي وليس المبرد كما هو الشائع في هذا الشأن .

(1) معاني القرآن : 333/1 ، وينظر : 195 ، و 388 ، و 180/2 .

(2) المقتضب : 8/1 .

(3) المصدر نفسه : 126/4 .

(4) ينظر : مباحث الدلالة القرآنية دراسة في كتب إعجاز القرآن وعلومه ومعانيه (أطروحة دكتوراه) محمد عبد الرسول سلمان : 387 .

(5) الأصول في النحو : 64/1 ، وينظر : 34/1 .

في حين يذهب السيرافي (ت 368هـ) إلى أنَّ "الكلام يوضعُ كل كلمة منه تدلّ على معنىً ما ، ثم تركّب فيقترن بعضها ببعض ، فيقع بها الفوائد المستفادة باقترانها ، وإن كانت كل واحدة منها قد دلّت على معنىً بعينه"[1] .

فمدار تمام الكلام بآئتلاف الكلم فيه واقتران بعضها ببعض لتؤدّي بذلك المعنى المستفاد وتتحقق الفائدة ؛ لأنَّ "ما كانت فيه فائدةٌ جاز الكلام به وحَسُنَ ، وما لم تكن فيه فائدة لم يحْسُن"[2] .

ويدخل مفهوم الجملة مرحلة جديدة عند أبي عليّ الفارسي (ت 377هـ) حين يُفرد لها باباً في كتابه (المسائل العسكريات) تحت عنوان (هذا باب ماآئتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاما مستقلاً ، وهو الذي يسمّيه أهل العربية الجمل) [3] تناول فيه تركيب الكلام وأقسامه وهو في ذلك كلّه يبرز معيار الائتلاف وتعلّق الألفاظ بعضها ببعض وارتباطها مع قبلها[4].

ولم يكن غريباً أن يتأثر ابن جني بسابقيه من العلماء ، ولاسيّما شيخه أبي علي الفارسي فيعنى بمصطلح الجملة مفهوماً وبناءاً ويلبسها حلّةً جديدةً تظهر مكانة ابن جني العلمية من بين العلماء السابقين له .. فقد نضجَ هذا المصطلح عنده ، وأخذت حدوده تستقلّ وتتماز بمفهوم واضح ومحدّد يكشف عن ماهيّة المصطلح فضلاً عن تحديد اركانه وقواعده ، وما يؤديه من وظائف إعرابية .

وسأحاول أن أعرض لطبيعة نظام الجملة عند هذا العالم البارز وبيان ملامح هذا التناول الذي تفرَّد به عن سابقيه متناولاً ذلك على وفق محاور تتمثّل بالآتي :

أولاً : المصطلح (الجملة ، الكلام ، وما يتصل بهما) :-

—

(1) شرح كتاب سيبويه : 64/2 .

(2) المصدر نفسه : 6/3 .

(3) المسائل العسكريات في النحو العربي : 81 . وقد أشار الأستاذ عبد القادر المهيري إلى أن (ابن هشام هو أوّل من أدرك فائدة تخصيص باب للنظر في الجملة) ينظر : الجملة في نظر النحاة العرب (بحث) حوليات الجامعة التونسية ، العدد (3) ، 1966م ، ص37 .

(4) المسائل العسكريات : 81–82 .

1- ذكر ابن جني لمصطلح الجملة وما يرادفه (مصطلح الكلام) عدّة حدوداً توزّعت في مؤلفاته عبَّر عن مضامينها بالنصوص الآتية :

- " وأما الجملة ، فهي كل كلام مفيد ، مستقل بنفسه ، وهي على ضربين : جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، وجملة مركبة من فعل وفاعل"[1] .
- " إن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها ، المستغنية عن غيرها ، وهي التي يسمّيها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبها"[2] .
- " أما الكلام فكل لفظ مستقلّ بنفسه ، مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون الجُملَ ، نحو : زيدٌ أخوك ، وقام محمد ، وضرب سعيد ، وفي الدار أبوك ، وصَهْ ، ومَهْ ، ورويدَ ، وحاءِ ، وعاءِ في الأصوات ، وحَسِّ ولبَّ ، وأفّ ، وأوّه . فكل لفظ استقلّ بنفسه ، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"[3] .
- " فالكلام... المفيد من هذه الألفاظ ، القائم برأسه المتجاوز لما لا يفيد ولا يقوم برأسه من جنسه"[4] .
- " الكلام : كل ما استقلّ برأسه، أعني: الجمل المركّبة ، نحو : قام محمدٌ وأبوك منطلق"[5] .
- " وأصل تصور الجمل في هذا المعنى : أن تكون منفصلة قائمة برؤوسها "[6] .

من هذه النصوص التي استعرضناها يمكننا أن نستجلي تصوّر ابن جني لمفهوم الجملة عنده ، ونستقرئ أبعادها لديه بالآتي :

* إنه يشترط في الجملة (الإفادة) معياراً لتمامها ، وتمام معناها .

---

(1) اللمع في العربية : 81 .
(2) الخصائص : 33/1 .
(3) المصدر نفسه : 18/1 .
(4) المصدر نفسه : 29/1 .
(5) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : 93/1 .
(6) المصدر نفسه : 39/1 .

* ويشترط فيها معياري (الاستقلال) و(الاستغناء) . فلابدَّ أن تكون الجملة مستقلّة برأسها ، ومستغنية بألفاظها عن غيرها . ويقتضي ذلك أن تكون (منفصلة) بحسب تعبيره .

وابن جني في هذين المعيارين تابع لسابقيه من العلماء في حدودهم ومفاهيمهم التي أوردناها عن الجملة فيما مر من كلام . أما الجديد في كلامه فيتمثّل بالآتي :-

-أطلق ابن جني مصطلح (الجملة) عند تحديده لمفهومها ، ممّا يعني استقرار المصطلح عنده ودلالته على المفهوم الاصطلاحي الذي يندرج تحته ، الذي ذكره حدّاً لعنوانه[1] .

-إنه يصرِّح بتساوي دلالة المصطلحين (الجملة) و(الكلام) حين كان يناوب في استعمالهما احدهما مكان الآخر ومن ذلك قوله (الكلام ... أعني : الجمل المركّبة) .

-غياب معيار (حسن السكوت) الذي تردّد في عبارات السابقين ولاسيّما سيبويه والمبرّد . وكأنّه رأى أنّ توافر معايير (الإفادة) ، و(الاستقلال) ، و(الاستغناء) يجعل الجملة مما يحسن عليها السكوت . فاستغنى بذكرها عن التصريح به شرطاً من شروط وضع الحدّ ، واكتمال المفهوم .

-إن مدار اكتمال الجملة عنده ، وتمامها إنما يعود إلى المعنى واكتماله فهو يصرّح بأنَّ (كلُّ لفظٍ جنيت منه ثمرة معناه فهو كلام) ، أي : جملة . فللمعنى عند ابن جني أثرٌ في تركيب الجمل ، وطريقة صوغها . ولذلك سنحاول أن نفرد لهذا الأمر محوراً نبرّز فيه أثر المعنى في بناء الجملة لديه .

2- لم يكتفِ ابن جني بوضع الحدود الاصطلاحية للجملة وإنما حاول أن يفرّق بينها وبين ما يقترب من مفهومها من مصطلحات من مثل : الكلام ، الكلم ، القول، وما يؤدي معنى الجملة ، الذي يسمّيه (النائب عن الجملة) . وعلى نحوٍ ممّا يأتي:

---

(1) ولعل مما يعكس هذا الاستقرار ما نراه في مؤلفاته من استعمالاته لمصطلح الجملة يريد بها دلالتها الاصطلاحية بما تتضمنه من أصول وقواعد مستقرة المفاهيم ، وواضحة المعالم . ينظر : الفسر أو شرح ديوان أبي الطيب : 217/2 ، 24/2 ، 339 ، والفتح الوهبي على مشكلات المتنبي : 53 ، 63 .

في البدء يساوي بين مصطلحي (الكلام) و(الجملة) [1] إذ يتناوب في استعمالهما أحدهما مكان الآخر . ويستعل المفهوم نفسه مع عنوانيهما . فكلاهما يعنيان اللفظ المستقلّ بنفسه ، القائم برأسه ، المفيد لمعناه ، والمستغني عن غيره كما مرّ آنفاً . لكنّ نظرته الفاحصة لهما تجعله يدركُ أن ثمّة فرقاً معنوياً بينهما يتمثّل في أنّ الكلام أشمل من الجملة فهو اسم جنس لها ، إذ يقول : " ... وذلك أنّا نقول : لا محالة أنّ الكلام مختصّ بالجمل ، ونقول مع هذا : إنه جنس ، أيْ : جنس للجمل . كما أنّ الإنسان من قول الله سبحانه وتعالى ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭼ (العصر : 2) . جنس للناس ، فكذلك الكلام جنس للجمل" [2] . فإذا قال : قام محمدٌ فهو كلام ، وإذا قال : قام محمدٌ ، وأخوك جعفر فهو أيضاً كلام ، كما كان لما وقع على الجملة الواحدة كلاماً ، وإذا قال : قام محمد وأخوك جعفر ، وفي الدار سعيد فهو أيضاً كلام ، كما كان لما وقع على الجملتين كلاماً[3] ، ويقول : " فالكلام إذًا إنما هو جنس للجمل التوامِّ : مفردِها ، ومثناها ، ومجموعها ، كما أنَّ القيام جنس للقومات : مفردِها ومثناها ومجموعها . فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام . وهذا جليّ . ومما يؤنسك بأن الكلام إنما هو للجمل التوامّ دون الآحاد أن العرب لمّا أرادت الواحد من ذلك خصّته باسم له لا يقع إلا على الواحد ، وهو قولهم (كَلِمَة) وهي حجازية ، و(كِلْمة) وهي تميمية ... ومعلوم أنّ الكلمة الواحدة لا تشجو ، ولا تحزن ، ولا تمتلك قلب السامع ، إنما ذلك فيما طال من الكلام ..." [4] . فالكلام إذن جنس للجمل التامّة منها ، وليست جنساً للكلمة المفردة .

---

(1) ينظر : الجملة العربية مكوناتها – أنواعها – تحليلها ، د. محمد إبراهيم عبادة : ص 18–19 .

(2) و(2) الخصائص : 27/1 .

(4) المصدر نفسه : 28/1 .

وهو بهذا لا يريدُ البتّة تغاير مفهوم المصطلحين ، ومن ثمَّ التفريق بينهما فيعدّ الكلام غير الجملة كما ذكر باحث معاصر [1] إذ يقول : " ونستطيع أن نميّز عند النحاة الخالفين من بعد اتجاهين في التمييز بين الجملة والكلام : أحدهما يرى أن الكلام غير الجملة ، والثاني يراها إيّاه . فأما الاتجاه الأول فيمثله ابن جني والرضي على خلاف بينهما " .

إذ إنَّ عدّه الكلام جنساً للجملة لا يعني أنهما يفترقان في المفهوم وكيف ذاك؟ وهو القائل: "فالكلام...المفيد من هذه الألفاظ ، القائم برأسه المتجاوز لما لا يفيد ولا يقوم برأسه من جنسه. ألا ترى إلى قول الآخر :

ولما قضينا من منىً كل حاجة ومسّح بالاركان من هو ماسحُ

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناقِ المطيّ الأباطحُ

فقوله:بأطراف الأحاديث يعلم منه أنه لا يكون إلا جملاً كثيرةً ، فضلاً عن الجملة الواحدة"[2]. فالكلام قد يكون جملاً وقد يكون جملة واحدة ، أو ما يؤدي معناها من الألفاظ المفردة التامة المعنى كاسم الفعل كما سيأتي لاحقاً . وليس في كلام ابن جني ما يدلّ على أن الكلام عنده غير الجملة البتّة .

ثم نقول : ألم يذكر ابن جنّي في الحدود التي وضعها للكلام أن النحويين يسمونها جملاً ؟ ومن ذلك : (الكلام ... يسميها أهل الصناعة الجمل) و(الكلام ... هو الذي يسمّيه النحويون الجمل) ، وكيف كان يناوب بين استعمال المصطلحين (الكلام) و(الجملة) ويذكر الحدّ الاصطلاحي نفسه لكلا المصطلحين ؟ بل هو يصرّح بتساوي المصطلحين تمامًا في قوله : (الكلام ... أعني : الجمل المركبة) .

---

(1) هو الدكتور محمود أحمد نحلة ، ينظر : مدخل إلى دراسة الجملة العربية : 19 ، وينظر: نظام الجملة في شعر المعلقات : 20 ، وتابعه د. حسن عبد الغني جواد الأسدي ، ينظر : مفهوم الجملة عند سيبويه : 25 هامش (1) .

(2) الخصائص : 29/1 .

ثم يفرّق ابن جنّي بين مصطلحي (الكلام) الذي يساوي الجملة ومصطلح (القول) وعنده أنَّ القول أشمل من الكلام وأعمّ منه ؛ لأنّه يشتمل على الكلام التام فضلاً عن اللفظ الناقص الذي يعني به الكلمات المفردة والمركبات التي لم تتضمّن معنىً مستقلاً . فهو يقول : " أما القول : فأصله أنه كل لفظ مُذِل به اللسان ، تاما كان أو ناقصاً . فالتام هو المفيد ، أعني الجملة وما كان في معناها من نحو صهٍ ، ومهٍ . والناقص ما كان بضدّ ذلك ، نحو زيد ، ومحمد ، وإنْ ، وكان أخوك ، إذا كانت الزمانية لا الحدثية . فكل كلام قول ، وليس كل قول كلاماً"[1] .

ويستند ابن جني في تفريقه بين هذين المصطلحين إلى قول لسيبويه في الكتاب وهو : " واعلم أن (قلتُ) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولاً " [2] فقال بعد أن أورد هذا النص : " ففرّق بين الكلام والقول كما ترى ، نعم وأخرج الكلام هنا مُخرج ما قد استقرّ في النفوس ، وزالت عنه عوارض الشكوك . ثم قال في التمثيل : " نحو قلت زيد منطلق ؛ ألا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق " فتمثيله بهذا يُعلمُ منه أنّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه ، مستقلاً بمعناه ، وأن القول عنده بخلاف ذلك ؛ إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لَمَا قدّم الفصل بينهما ، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلّة بأنفسها ، الغانية عن غيرها ، وأن القول لا يستحق هذه الصفة ، من حيث كانت الكلمة الواحدة قولاً ، وإن لم تكن كلاماً..."[3].

ثم عَجِبَ ابن جنّي ممّن فاته نصّ سيبويه هذا وتفريقه بين الكلام والقول فلم يفرّق بينهما ، ولم يفصل بين معنييهما[4] .

---

(1) المصدر نفسه : 18/1 . وينظر : المحتسب : 93/1 .

(2) الكتاب : 122/1 .

(3) الخصائص : 20/1 .

(4) المصدر نفسه : 33/1 .

ثم يفرّق ابن جني بين مصطلحي (الكلام) و(الكلم) معولاً في ذلك على نصّ كلام سيبويه قال : "وقال سيبويه : (هذا باب علم ما الكلم من العربية) فاختار الكلم على الكلام ... فلما كان الكلام مصدراً ، يصلح لما يصلح له الجنس ، ولا يختصّ بالعدد دون غيره ، عَدَل عنه إلى الكلم الذي هو جمع كلمة .. وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة ، وهي : الاسم ، والفعل ، والحرف ، فجاء بما يخصّ الجمع، وهو الكلم ، وترك ما لا يخصّ الجمع ، وهو الكلام ، فكان ذلك أليق بمعناه، وأوفق لمراده ... "[1] .

أقول : إن تفريق ابن جني بين مفاهيم المصطلحات التي تتصل بمصطلح الكلام هو وعي منه بضرورة تحديد هذه المفاهيم وتمييز أحدها من الآخر ، وهو أمرٌ يعكس اهتمامه بتناول كل ما يدخل في ضمن مفهوم الجملة عنده محاولاً تقنينها ، وفصل بعضها عن بعض .. وهو ما لم يتناوله العلماء السابقون له بالصورة التي تناولها هو كما مرَّ آنفاً .

أما حديثه عن مفهوم النائب عن الجملة ، أو ما هو بمعناها فهو ما سنتطرق إليه في الفقرة القادمة .

---

(1) المصدر نفسه : 27/1 . وينظر : المحتسب : 93/1-94 .

ثانياً : أركان الجملة عند ابن جنّي وطبيعة تركيبها :

لم يبتعد ابن جني عمّا أسسه النحاة السابقون له من ضرورة توافر عنصر الاسناد أساساً في تركيب الجملة ، وشرطاً في تقسيمها . فالجملة عنده "على ضربين: جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، وجملة مركبة من فعل وفاعل"[1] .

وهذان الضربان هما أصل بناء الجملة يقول : "من قِبَلِ أنّ أصل التركيب في الجملة أن تكون من جزئين لا غير . ألا ترى إلى الجملة التي من الفعل والفاعل لا تكون في أصلها إلا من جزئين ليس غير ، نحو قام زيدٌ ، وجلس جعفر ، وكذلك يجب في الجملة الأخرى – التي هي رَسيلَتُها – من المبتدأ والخبر أن يكون أعدلُ أحوالِها بناءَها من جزئين مفردين"[2] . وجعل هذا الأمر "عَقْدَ تركيب الجمل"[3] .

ولذلك لو حدث ثمّة خَرْمٌ في مفهوم الاسناد بحذف أحد طرفيه (المسند ، أو المسند إليه) انتقض عقد بناء الجملة عنده . يقول : "ولو ذهبت تحذف الفاعل وتقيم مقامه غير اسم لبقيت الجملة معقودة بلا اسم وهذا لفظ يناقض ما عقدت عليه الجمل في أوّل تركيبها"[4] . ولذلك "لم يجز إلا أن تذكر الفاعل لئلا يبقى الفعل حديثاً عن غير محدّث عنه"[5] .

وهذه " صورة الجمل " عند ابن جني " وهو ما كان من الألفاظ قائماً برأسه ، غير محتاج إلى متمّم له "[6] .

– ويَعُدُّ ابن جنّي طرفي هاتين الجملتين أعني : (المبتدأ والخبر) و(الفعل والفاعل) عنصرين رئيسين في بنائها ويطلق على كل من الفاعل والمبتدأ فيهما مصطلح (ربّ الجملة) أو (صاحب الجملة) [7] . ويريد بهما ما تعورف عليه فيما بعد بمصطلح

—

(1) اللمع في العربية : 81 ، وينظر : سر صناعة الإعراب : 252/1 ، 255 .

(2) و(3) الخاطريات : 82 .

(4) سر صناعة الإعراب : 275/1 .

(5) اللمع في العربية : 93 .

(6) الخصائص : 22/1 .

(7) ينظر : المحتسب : 65/1–66 ، 179 ، 362 ، 208 .

(العمدة) . يقول ابن جنّي : "... كان صاحب الجملة التي هي الفعل والفاعل إنما هي الفاعل ، وإنما جيء بالفعل له ومن أجله وكان أشرف جزءيها وأنبَهَهما" [1] . ويقول : "وإذا قلت: زيدٌ ضربته ، فزيدٌ ربُّ الجملة ، فلا يمكن حذفه كما يحذف المفعول على أنه نيِّف وفضلة بعد استقلال الجملة" [2] . فـ(الفاعل)، و(المبتدأ) هما عمدتان في تركيب الجملة ولا يمكن حذفهما كما تحذف الفضلة .

إن إطلاق ابن جني لهذه المصطلحات : (ربّ الجملة) أو (صاحب الجملة) – اللذَيْنِ يعنيان مصطلح العمدة – وما يقابلهما (مصطلح الفضلة) الذي يجعلها من متمّمات الكلام ومكملاتها إنّما يدلّ على فهم عالٍ لطبيعة تركيب الجمل ، وطريقة اكتمال دلالاتها واستقامة معناها ، ويكشف عن وعيٍ بضرورة ائتلاف عناصر الجملة سبيلاً لهذا التمام والاكتمال . وبهذا يكون لكلّ لفظ في التركيب النظمي أهمية خاصة عنده تتأتى من ترتيبه مع ما يقترن معه في داخل السياق ، والوظيفة التي يؤدّيها فيه[3] . يقول : "فإنّ أكثر الفوائد إنما تجنى من الإلحاق والفضلات نعم وأكثر وأكثر ما تُصِلحُ الجمل وتتمّمُها ، ولولا مكانها لَوَهَتْ فلم تستمسك . ألا تراك لو قلت : زيدٌ قامت هند لم تتم الجملة ؟ فلو وصلت بها فضلةً مّا لتمّت ، وذلك كان تقول: زيدٌ قامت هند في داره ، أو معه ، أو بسببه ، أو لِتكرمُه أو فأكرمته ، أو نحو ذلك"[4] . ولذلك قد ترتقي الفضلة عنده لتكون عمدة في الجملة يقول : "ولأجل ذلك قالوا : زيد ضربته . فقدموا المفعول ؛ لأنَّ الغرض هنا ليس بذكر الفاعل وإنما هو ذكر المفعول ، فقدّموه عنايةً بذكره ، ثم لم يُقنع ذلك حتى أزالوا عن لفظ الفضلة وجعلوه في اللفظ ربّ الجملة فرفعوه بالابتداء فصارت الجملة التي إنما كان ذيلا لها

—

(1) الخصائص : 255/2 .

(2) المحتسب : 179/1 .

(3) ينظر : مباحث الدلالة القرآنية : 388 .

(4) المحتسب : 150/1 .

وفضلةً ملحقةً بها في قوله : ضربت زيداً – ثانية له ، وواردة في اللفظ بعده ، ومسندة إليه ، ومخبّراً بها عنه"[1] .

وابن جني بهذا ينفي ما نُقل عن النحاة من أنهم يميّزون "بين العناصر الأصلية التي تتكون من المسند والمسند إليه والتي لا يتم تركيب الجملة بدونها وبين بقية العناصر التي ليست ضرورية لاكتمال التركيب ولهذا يسمّونه فضلة" [2] ، فهو لا يرى عدم ضرورتها في الجملة لكي تكتمل بل يذهب إلى أنَّ بعضها مما لا يمكن حذفه وذلك ما كان مراداً منها ولا تستغني الجملة إلا به . يقول : "وحذف الحال لا يحسن . وذلك أن الغرض فيها إنّما هو توكيد الخبر بها وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف ؛ لأنه ضدّ الغرض ونقيضه ... وإنما كلامنا على حذف ما يحذف وهو مراد . فأما حذفه إذا لم يُرد فسائغ لا سؤال فيه . وذلك كقولنا : انطلق زيد ؛ ألا ترى هذا كلاما تاماً وإن لم تذكر معه شيئاً من الفَضَلات ، مصدراً ، ولا ظرفاً ، ولا حالاً ، ولا مفعولاً له ، ولا مفعولاً معه ، ولا غيره . وذلك أنك لم تُرِدِ الزيادة في الفائدة بأكثر من الإخبار عنه بانطلاقه دون غيره" [3] فالفضلات عند ابن جني كما يظهر من ضروريات اكتمال الجملة ، ومناط جَنْي الفوائد ، وجلاء معناها يقول : "... وهذا كلّه يدل على شدّة عنايتهم بالفضلة . وإنما كانت كذلك ؛ لأنها تجلو الجملة ، وتجعلها تابعة المعنى لها" [4] ؛ لأنها تفسير لما قبلها ، ومتمّة لمعناها . ومن ههنا يتوسع ابن جني في هذا المفهوم فيرفض الاستغناء عن الجمل المفسّرة لما قبلها يقول

—

(1) المصدر نفسه : 362/1 .

(2) الجملة في نظر النحاة العرب : 39 .

(3) الخصائص : 380/2–381 .

(4) المحتسب: 65/1.وأحسب أنّ ابن جني هو أول من أطلق مصطلح الفضلة أو ما يقابلها ويساوي مصطلح العمدة كمصطلح(رب الجملة) و(صاحب الجملة) وهو أمرٌ أغفله بعض الباحثين المعاصرين ممّن عنوا بدراسة الجملة ومنهم د. محمد حماسة في كتابه(في بناء الجملة العربية)ص:44–45 حين أشار إلى تناول كل من ابن يعيش،والرضي،والاشموني،والصبان لهذا المصطلح،ولم يتنبّه على أقوال ابن جني.

: "ومتى كانت الجمل تفسيراً لم يحسن الوقوف على ما قبلها دونها ؛ لأنّ تفسير الشيء لاحق به ومتمّم له وجارٍ مجرى بعض اجزائه كالصلة والموصول أو الصفة والموصوف "[1] ؛ لأن الكلام الذي هو مجاب والكلام الذي هو جواب جميعاً ينعقدان انعقاد الجملة الواحدة وليستا جملتين ، وذلك أنّك إذا قلت : ما أنت بصاحبي فأكرمك . فكأنك قلت : ليست بيننا صحبة مقتضية إكراماً . فمقتضية جزء متّصل بالجملة على حدّ اتصال الصفة بالموصوف[2] .

وعلى الرغم من جدّة ما ذكره ابن جني في تحديد مفاهيم مصطلحات الفضلة و ما هو بمعنى العمدة عنده . إلا أنَّ أبرز ما يميّز تصوره للجملة تفريقه بينها وبين ما يؤدي معناها كأسماء الأفعال وغيرها يقول : "فالتام (يريدُ : من القول) هو المفيد ، أعني : الجملة وما كان في معناها ، من نحو : صهٍ ، وإيه"[3].

ويقول : "المفرد قد أوقع موقع الجملة في مواضع : كَنَعَم ، ولا ؛ لأنَّ كل واحدٍ من هذين الحرفين نائب عن الجملة ، ألا ترى إلى قولك : (نعَم) في موضع (قَدْ كان ذاكَ) ، و(لا) في موضع (لم يكن ذاك) وكذلك : صَهْ ، ومَهْ ، وإيه ، وأفّ، وآوّتاه ، وهيهات . كل واحد منها جزء مفرد وهو قائم برأسه .." [4] .

ويدلُّ كلامه هذا على فهم جديد للكلام أو الجملة ينطلق فيه من نظرة دقيقة للواقع اللغوي ، ومن ثمَّ وضع الحكم النحوي بناءًا على هذا الاستقراء الواقعي له. وتحريرُ ذلك :

أن الكلام الذي يعني الجملة عنده مكوّن من قسمين – كما مرّ آنفاً– :المبتدأ والخبر وهي الجملة الاسمية ، والفعل والفاعل وهي الجملة الفعلية . وكلاهما يتوافر فيهما عنصر الإسناد فضلاً عن تمام المعنى، وفائدته، واستقلالهما. فإن أُسقط أحد هذين الجزأين حدث خلل في عنصر الإسناد الرابط للجملة ممّا يؤدي إلى إخراج هذا اللفظ

—

(1) الخاطريات : 39 .

(2) سر صناعة الاعراب : 274/1 .

(3) الخصائص : 18/1 .

(4) الخصائص : 181/3 .

من تحت مسمّى الجملة لخروجه عن حدود مفهومها ودائرة تأسيسها. ويحتّم عليه الوضع الجديد له إدراجه تحت مسمّى: (النائب عن الجملة) فالرابط الذي يربطه بالجملة وهو مؤدّاه معناها لا ينهض مسوّغاً كافياً لديه لإطلاق مصطلح الجملة عليه . إذ ثمّة قصور من حيث الهيئة أفقدته شرط الإسناد ألا ترى قوله(كل واحد منها جزء مفرد وهو قائم برأسه)أي:مستقل بنفسه لإدائه معنىً تاماً مع كونه مفرداً .

ومبدأ التقسيم هذا من لدن ابن جني يدلّ على حرصه على تصوير الواقع اللغوي كما هو ، وإظهار جميع إمكاناتها التعبيرية . وإن كان فيه تركيز على الجانب الشكلي وإبراز لعنصر الربط الذي تستند إليه الجملة في تكوينه .. إذ إنّ اكتفاء هذا اللفظ بالعنصر الواحد (المفردة الواحدة) وقيامها مقام الجملة الوافية المعنى بما تؤديه من معنىً تام يكشف عن قوة دلالية في هذا النوع من الألفاظ أو التعبيرات ممّا يؤهلها للوقوع موقع الجمل التامّة .

إن محاولة ابن جني هذه في الجمع بين الشكل والمضمون (المعنى) يدلُّ على إدراك عميق منه لدقائق التركيب اللغوي العربي ؛ ذلك إنه يهتمّ بالوظيفة التي يؤديها التركيب ، بمعنى أن مفهوم الجملة يرتبط بالمعنى المستقلّ التام الذي تؤديه. ولأجله فقد يتوافر عنصر الإسناد في الجملة وقد لا يتوافر ، ومردّ الأمر هنا إلى تمام المعنى واستقلاله [1] . " فالجملة حقيقة هي التي تؤدي الفائدة كاملة ، أمّا تكوينها الشكلي فلا يشترط فيه أن يوجد في النطق مسند ومسند إليه ، بل تتحقق الفائدة الكاملة بوجودهما وقد تتحقق بكلمة واحدة إذا أدّت المعنى المفيد"[2] .

ولعل ممّا يستغرب له أنه وبعد هذا الفهم الدقيق من لدن ابن جني للجملة وحدودها . يذهب أحدُ الباحثين المعاصرين إلى القول : " لم يلتزم النحاة في معالجتهم الجملة بنوعيها شيئاً ممّا ذكروه في تعريف الجملتين الاسمية والفعلية ، ويقوّي هذا ما يلي :

---

(1) نظرة في مفهوم الجملة عند القدماء : 15 .

(2) أصول النحو العربي،د. محمد عيد: 217–218،وينظر:الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (بحث)د. نعمة العزاوي، مجلة المورد،دار الشؤون الثقافية العامة ،العراق،مج(10)،ع(3–4)،1981م : ص158 .

1- يقرّر بعض النحاة أنّ جملة (اسم الفعل) جملة اسمية لا فعلية ، ويرى آخرون أنّها فعلية ليس غير ، ويذهب فريق ثالث إلى أنها مفرد " [1] . ويعني بالفريق الثالث ابن جني ويشير إلى هذا في هامش كتابه قاصداً النص الذي ذكرته آنفاً[2] .

وأحسبُ أنّ ما ذكرته ينهض ردّاً وافياً على ماعُزي إلى ابن جني من قول . أما ما عزاه إلى النحاة من أنهم لم يلتزموا في معالجتهم الجملة بنوعيها شيئاً مّا ذكروه وبهذا الإطلاق . فلا يدلُّ إلا على عدم استقراء وافٍ لآراء نحاتنا القدماء (رحمهم الله) في رسم نظام الجملة ، وقواعدها . هذه الآراء التي لم تَبْنِ دعائم الدرس النحوي واللغوي حسب ، وإنما فرضت نفسها قوانين وقواعد أساسية في بعض النظريات الغربية الحديثة ولاسيّما ما يتناول مفهوم الجملة منها.

ولعلّ أهم ما يميز مفهوم ابن جني للجملة ويكشف عن دقة تصوره لها ، أنه عدّها " قواعد الحديث" [3] ؛ لأنَّ الكلام بها يكون ويستقيم ، فتكون الجملة قاعدة له يقوم عليها وأساساً يُظهر صورتها واستغناءها وتبين به مقاصد المتكلم . ولذلك فان تركيب الجملة عنده وما طال من الكلام هو الذي يعطي مواضع الاستحسان والاستعذاب [4] . وهي بهذا المفهوم تكون قاعدة للكلام ووحدتَهُ الأساسية ، وأصل وضع الكلام وطريقة تركّبه . ومن هنا فلا مناص من ضبط حدودها ليتسنى للنحوي أن يقوم بعمله إذ إنها أساس كل تحليل[5] . ومبعث كل حكم ، وأصل كل قاعدة ؛ إذ عليها المعتمد في التحليل ، والتقنين ، والتمثيل .

ثالثاً : الجملة عند ابن جني : (المعنى والوظيفة)

---

(1) هو الدكتور أحمد عبد العظيم عبد الغني، ينظر كتابه :المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية:98 .

(2) المصدر نفسه : 98 (هامش : 2) .

(3) الخصائص : 30/1 .

(4) المصدر نفسه : 28/1 ، 31 ، وينظر : مباحث الدلالة القرآنية : 388 .

(5) ينظر : الجملة في نظر النحاة العرب : 43 ، وفي بناء الجملة العربية : 39 .

لا يخفى ما للمعنى من أثر في توجيه الجملة ، والتصرف في مفرداتها . ومن خلالها يظهر غرض المتكلّم وتُحدّد هوية الكلام ويظهر التمايز بين التراكيب . وقد مرّ آنفاً أنَّ اكتمال المعنى وتمامه معيارٌ للكلام عند ابن جني وشرطٌ من شروط الجملة عنده "فكل لفظ جنيت ثمرةُ معناه فهو كلام ، أي جملة" . فعنده "أنَّ المعاني تتلَعّب بالألفاظ " [1] فهي مقدمة على كثير من مؤسسات الجملة وشروط صوغها ومنها صحة الإعراب ، فقد يضعف عنده لتقوية المعنى يقول : "فإن العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تُفسد الإعراب لصحة المعنى . ألا ترى إلى أن أقوى اللغتين وهي الحجازية في الاستفهام عن الأعلام نحو قولهم فيمن قال : مررت بزيد ، مَن زَيْدٍ ؟ فالجرّ حكاية لجرّ المسؤول عنه ، فهذا ممّا احتُمل فيه إضعاف الإعراب لتقوية المعنى" [2] ، ومن أهم مظاهر الاهتمام بالمعنى والعناية به معياراً رئيساً في تكوين الجملة عنده أنه يمثّل أساساً في تحديد الآتي :

1- صحّةِ التركيب وسلامته واستغنائه وابتعاده عن اللبس والتناقض . ولذلك فإنَّ الكلام لا يتم عنده إلا أن تتكامل أجزاؤه فيفيد الجزء الثاني من الكلام ما لا يفيده الجزء الأول يقول ابن جني : "ومن المحال قولك (أحقُّ الناس بمال أبيه ابنُهُ) ، وذلك أنك إذا ذكرت الأبوة فقد انطوت على البنوة فكأنك إذن إنما قلت : أحق الناس بمال أبيه أحق الناس بمال أبيه ، فجرى ذلك مجرى قولك زيد زيد ، والقائم القائم، ونحو ذلك مما ليس في الجزء الثاني إلا ما في الجزء الأول البتة ، وليس على ذلك عقد الإخبار ؛ لأنه يجب أن يستفاد من الجزء الثاني ما ليس مستفاداً من الجزء الأول . ولذلك لم يجيزوا (ناكح الجارية واطئها) ولا (ربُّ الجارية مالكها) ؛ لأن الجزء الأول مستوفٍ لما انطوى عليه الثاني ... ولكن صحة المسألة أن تقول: (أحقّ

---

(1) المحتسب :211/2.

(2) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

الناس بمال أبيه ابرّهم به وأقومهم بحقوقه . فتزيد في الثاني ما ليس موجوداً في الأول"[1] .

لأن مؤدَّى هذا إلى اللبس وعدم الإفهام، ولا يجتمع حديثٌ مع معنىً ملبس، ولا تتركّب جملةٌ تتناقض عناصر تكوينها، ولا يتمّم بعضها بعضاً لأن "ذلك أمرٌ ظاهر التدافع"[2].

وما كان هذا طريقه فمحتم امتناعه ولذلك لم يجز توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك : الذي ضربت زيد ، فتقول : الذي ضربت نفسه زيد ، كما تقول : الذي ضربته نفسه زيد ؛ لأن الحذف هنا إنما غرضه التخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكّده لنقضت الغرض وذلك؛ لأن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز ولذلك تدافع الحكمان ولم يجز أن يجتمعا [3] . وكذلك لا يجوز عنده نحو (قمتُ غداً) و(سأقوم أمس) ؛ " لأنه عارٍ من جميع ما نحن فيه ؛ إلا أنه لو دلَّ دليل من لفظ أو حال لجاز نحو هذا . فأما على تعرّيه منه ، وخلوّه مما شرطناه فيه فلا" [4] . وشرطه أمن اللبس " فإن أمن اللبس جاز أن يقع بعضها موقع بعض (يريد الافعال) وذلك مع حرف الشرط : نحو (إن قمت جلست) لأن الشرط معلوم أنه لا يصحّ إلا مع الاستقبال ، وكذلك (لم يُقَم أمس) لدخول (لم) ما لولا هي لم يجز ..." [5] . وجاز أيضًا التصرّف في الكلام يقول : " إلا أنَّ الذين قالوا (كيدَ ، وزيلَ) نقلوا الكسرة من العين إلى الفاء وألقوا حركة الفاء فصار (كيد) و(زيل) ولم يخافوا التباسه بـ(فُعِلَ) ؛ لأنك لا تقول ، (كدتُ زيداً يقوم ، وما زلتُ زيداً يقوم) فيخاف أن يلتبس (كيدَ زيدٌ يقوم ، وما زيلَ زيدٌ يقوم) بـ(فُعِلَ) منه كما يلتبس (بيع زيدٌ الطعام) إذا كان هو

—

(1) الخصائص : 3/336–338 ، وينظر : الجملة العربية والمعنى د. فاضل السامرائي : 10–11 .

(2) المصدر نفسه : 2/282 .

(3) الخصائص : 1/288 ، 2/282 .

(4) المصدر نفسه : 2/336 .

(5) المصدر نفسه: 2/334 .

الفاعل بـ(بيع زيدٌ الطعام) إذا كان هو المفعول ، فمن هاهنا اجترؤوا على (كيد زيد يفعل ، وما زيلَ زيدٌ يفعل) "[1] .

ولذلك اشترط ابن جني للعدول باللفظ من الحقيقة إلى المجاز اتساعاً أن لا يلبس أو يلغز على الناس . ومن ذلك لفظة " البحر ، حتى إنه إن احتيج إليه في شعر أو سجع أو اتساع استعمل استعمال بقية تلك الأسماء ؛ لكن لا يفضى إلى ذلك إلا بقرينة تسقط الشبهة وذلك ... كأن يقول الساجع : (فرسك هذا إذا سما بغرته كان فجراً ، وإذا جرى إلى غايته كان بحراً) ونحو ذلك . ولو عري الكلام من دليل يوضح الحال لم يقع عليه بحر ؛ لما فيه من التعجرف في المقال من غير إيضاح ولا بيان . ألا ترى أن لو قال : رأيت بحراً وهو يريد الفرس لم يعلم بذلك غرضه ، فلم يجز قوله ؛ لأنه إلباس ، وإلغاز على الناس"[2] .

2- استغناء الجملة عن بعض عناصرها ، وزيادة عناصر أخرى ، ذلك أنَّ السياق يدفع في بعض الأحيان إلى حذف بعض عناصر الجملة والاستغناء بالمذكور عنه . سواء كان الغرض من ذلك الحذف هو الآتساع في إيقاع العلاقات النحوية ، أو يكون حذف بعض هذه العناصر اكتفاءاً ببعضها الآخر[3]

ولا تحذف العرب شيئاً:" إلا عن دليل عليه ، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته" [4] . ولا دليل اتمَّ واغنى من ظهور المعنى وجلائه عند السامع ؛ لأنَّ "المعنى شاهدُ المحذوف ودالٌّ عليه" [5] . فمراعاة المعنى قاعدة من قواعد الحذف عنده لا غنىً له عنها . يقول في حذف الفاعل بعد عرض خلاف النحاة في

---

(1) المنصف : 253/1 .

(2) الخصائص : 444/2 .

(3) ينظر: النحو والدلالة، د. محمد حماسة عبد اللطيف: 130 ، ومباحث الدلالة القرآنية : 418 .

(4) الخصائص : 362/2 .

(5) الخاطريات : 67 . وينظر مباحث الدلالة القرآنية : 418 .

جوازه ومنعه "وعلى كل حال فإذا كان الكلام إنما يصلحه ويفسده معناه ، وكان هذا معنىً صحيحاً مستقيماً لم أر به بأساً"[1].

ولذلك لم يجوّز ابن جني أن يقال:مررتُ بطويل؛إذ" لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أن الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك.وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به.وكلّما استبهم الموصوفُ كان حذفه غير لائق بالحديث" [2].لِمَا فيه من الإلباس الذي هو ضد البيان فضلاً عن أن الصفة في الكلام على ضربين:إمّا للتخصيص أو للتلخيص،وإما للمدح والثناء.وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب،لا من مظانّ الإيجاز والاختصار.وإذا كان كذلك لم يَلِقِ الحذفُ به ولا تخفيف اللفظ منه[3]

وكذلك لا يجوز عنده حذف المميّز إلا إذا علم من الحال حكم ما كان يعلم منها به وذلك نحو قولك : عندي عشرون ، واشتريت ثلاثين ، وملكت خمسة واربعين . فإن لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة ، فإذا لم يُرد ذلك واراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز . " وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم وعليه مدار الكلام "[4] .

فإن دلّ على المحذوف دليل حسن الحذف وكثر . ومن ذلك حذف المفعول فإنه " كثيرٌ في القرآن وفصيح الكلام ، وذلك إذا كان هناك دليل عليه " [5] ؛ لأن حذفه إذا ظهر الدليل مؤدٍ إلى إظهار عذوبة الكلام وعلوّه يقول ابن جني : "وعلى ذكر حذف المفعول فما أعربَهُ وأعذبَهُ في الكلام ! ألا ترى إلى قوله تعالى چ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ چ (القصص : 23) أي : تذودان ابلهما . ولو نُطق بالمفعول لما كان في عذوبة حذفه

---

(1) الخصائص : 435/2 .

(2) المصدر نفسه : 368/2 .

(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(4) المصدر نفسه : 380/2 .

(5) المحتسب : 125/1 .

ولا في علوه" [1] . ويقول:" وما أكثر وأعذب وأعرب حذف المفعول وأدلّه على قوة الناطق به"[2] . ولذلك كلّه كان حذف ما لم يُرَدْ من الكلام سائغاً لا سؤال فيه[3] . وكذلك ما لا يظهر على وجه من الوجوه فأولى أن يلغى ولا يعتدّ به ، نحو قولك: زيد خلفَك. والأصل : زيدٌ مستقرّ خلفك ، فحذف اسم الفاعل للعلم به ، وأقيم الظرف مقامه[4].

وممّا يتصل بما مرّ عرضه لم يَفُتْ آبن جني من أن يعرض لمسألة التقدير أو الإشارة إلى الأصل المقدّر للتراكيب المحتملة لذلك وأثرهما في توجيه الإعراب، وتحديد المعنى . إذ أدرك أنّ خلف التركيب الظاهر يكمن تركيب آخر في ضوئه يتحدّد المعنى الوظيفي لعناصر الجملة وهناك صلةٌ بين التركيبين فثمّة فرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى . فتقدير الإعراب متصل بالتركيب الظاهر ، وتفسير المعنى معتمد على تركيب مقدّر [5] . يقول ابن جني في باب (الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى): " هذا الموضع كثير ما يستهوي مَن يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة وذلك كقولهم في تفسير قولنا (أهلكَ والليلَ) معناه إلحق أهلك قبل الليل ، فربما دعا ذاك من لا دربة له إلى أن يقول (أهلكَ والليلِ) فيجرّه ، وإنما تقديره إلحق أهلك وسابق الليل . وكذلك قولنا (زيد قام) ربما ظنّ بعضهم أن زيدًا هنا فاعل في الصنعة ، كما أنه فاعل في المعنى " [6] . ثم ينتهي من بعدُ إلى تأسيس أصل لكل مُعرِبٍ . يقول :" فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهوما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير

—

(1) المصدر نفسه : 333/1 .

(2) المصدر نفسه : 89/2 .

(3) الخصائص : 381/2 .

(4) سر صناعة الاعراب : 755/2 .

(5) ينظر : الجملة العربية : مكوناتها ، أنواعها ، تحليلها : 160.

(6) الخصائص : 1/ 280 –281.

المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ماهو عليه وصححت طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يشذّ شيء منها عليك ... " [1]

هذا فيما يخصّ الحذف والتقدير أمّا الزيادة في الجملة فهو مظهر من مظاهر تركيب الجملة يوجهه المعنى ، ويحدّد مدى صحته وملاءمته للسياق ، وقد أفرد ابن جني لذلك باباً في كتابه المنصف تحت عنوان (الزيادة للمعنى) يفسّر فيه قول المازني "ومنه ما يلحق للمعنى" قال : " يريد ... ومن ذلك حروف المضارعة إنما جاءت لتجعل الفعل يصلح لزمانين نحو قولك (زيدٌ يقرأ) ألا ترى أنه يصلح أن يكون إخباراً عنه بأنه في حال قراءة ، ويصلح أن يكون يُراد به أنه سيقرأ فيما يُستقبل ... ومن ذلك ألف الندبة، وإنما زيدت لمدّ الصوت وإظهار التفجع على المندوب" [2] . ثم أسّس ابن جني قاعدة للزيادة أساسها المعنى يقول : " فهذه الأشياء ونحوها ممّا زيد للمعنى ، ألا ترى أنّ الدلالة على ذلك المعنى تزول بزوال ذلك الزائد "[3] .

ولذلك يتأسَّس عنده أن الجملة قد تكون تامّة مستقلّة بنفسها بيد أنها قد تسبق بأداة تحتاج إلى سواها فتكون على وفق هذا غير مستقلة وذلك قولك : قام زيد ؛ فهذا كلام تام ، فإن زدت عليه فقلت : إنْ قام زيد صار شرطاً واحتاج إلى جواب : "وجماع هذا أنّ كل كلام مستقل زدت عليه شيئاً غير معقود بغيره ولا مقتضٍ لسواه فالكلام باقٍ على تمامه قبل المزيد عليه . فإن زدت عليه شيئاً مقتضياً لغيره ، معقوداً به عاد الكلام ناقصاً ، لا لحاله الأُولى ، بل لِمَا دخل عليه معقوداً بغيره . فنظير الأول قولك : زيدٌ قائمٌ ، وما زيدٌ قائمٌ ، وقائماً على اللغتين، وقولك : قام محمدٌ ، وقد قام محمد ، وما قام محمد ، وهل قام محمد ؟ ... ونظير الثاني ما تقدّم

---

(1) الخصائص : 1/ 284-285.

(2) المنصف : 15/1 .

(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

من قولنا : قام زيدٌ ، وإن قام زيد . فإن جعلت (إنْ) هنا نفياً بقي على تمامه ؛ ألا تراه بمعنى: ما قام زيدٌ"[1] .

ولا يخرج عن دائرة هذا التأسيس ما كان من الجمل مستقلاً في ظاهر الأمر تامّ المعنى ، إلا أنها في صنعة النحاة لم تستوفِ متطلبات استقلالها يقول :"ومن الزائد العائد بالتمام إلى النقصان قولك : يقوم زيد ؛ فإن زدت اللام والنون فقلت : ليقومنَّ زيدٌ فهو محتاج إلى غيره ، وإن لم يظهر هنا في اللفظ ، ألا ترى أن تقديره عند الخليل أنه جواب قسم ، أي : أقسم ليقومنَّ ، أو نحو ذلك"[2] .

3- إمكانات ترتيب عناصر الجملة .. إذ يبرز المعنى عنصراً أساسياً في التمييز بين الوظائف النحوية عند فقدان ما يميز بينها مما يتيح لها حرية الرتبة فتقدّم من تأخير ، أو تؤخر من تقديم ، وذلك عند بيان المعنى وانتفاء الإلباس ، فإن خيف التباس عناصر الجملة بعضها ببعض وذلك عند خفاء العلامة الإعرابية ولم تكن هناك قرينة لفظية أو معنوية تبين أحدهما من الآخر فيُلزم النظام اللغوي أن يتقدّم الفاعل على المفعول[3] يقول ابن جني : "فقد تقول : (ضرب يحيى بُشرى) فلا تجد هناك إعرابًا فاصلاً وكذلك نحوُهُ ، قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله ، ممّا يخفى في اللفظ حاله ، ألزم الكلام من تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب . فإن كانت هناك دلالة أخرى من قِبَل المعنى وقع التصرّف فيه بالتقديم والتأخير نحو (أكل يحيى كمثرى) لك أن تقدّم أو تؤخر كيف شئت .... وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس ، فقلت : (كلّم هذا هذا فلم يجبه) لجعلت الفاعل والمفعول أيّهما شئت ؛ لأن في الحال بياناً لما تعني"[4] .

---

(1) الخصائص: 2/274-275 ،وينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها د. فاضل السامرائي:170 .

(2) الخصائص : 2/275 ، والجملة العربية تأليفها وأقسامها : 173 .

(3) النحو والدلالة : 138 .

(4) الخصائص : 1/36 .

فالعنصر الدلالي ههنا هو الذي سمح بالتصرّف في الرتبة أعني : التقديم ، والتأخير ؛ لأنه يؤدي العمل الذي كانت الحركة الاعرابية تقوم به وهي إحدى الوسائل التي اصطبغتها اللغة للتمييز بين العناصر بعضها مع بعض في الجملة[1]0

يقول ابن جني : "ولعمري إنّك إذا قلت : اغشيتُ زيداً عمراً فإن العرف أن يكون زيدٌ هو الغاشي وعمرو هو المغشيُّ ، إلا أنّه قد يجوز فيه قلب ذلك ، لكن مع قيام الدلالة عليه ... ونحوه : كسوت ثوباً زيداً ، ساغ تقديمه لارتفاع الشكّ فيه" [2] .

فعنده " أنّ الأصوات تابعة للمعاني فمتى قويت قويت ، ومتى ضعفت ضعفت ... زادوا في الصوت لزيادة المعنى ، واقتصدوا فيه لاقتصادهم فيه"[3] .

ولم يكتف ابن جني بما تقدّم بل جعل للجانب الصوتي أيضاً أثراً في تحديد دلالة الجملة ، والإسهام في الكشف عن معناها ، وتحديد ما لم يذكر من عناصرها، وتوجيه النظام النحوي لها .وكأنه يدرك أنّ " الأصوات هي المظاهر الأولى للأحداث اللغوية ، كما أنها بمثابة اللبنات الأساسية التي يتكون منها البناء الكبير " [4].

ومن ذلك مثلاً تناوله أثر التنغيم (Intonation) أو النغمة الصوتية [*] في توجيه معنى الجملة وتحديد دلالتها . فالجملة قد تختلف دلالتها باختلاف تلك النغمة يقول ابن جني "وقد حذفت الصفة ودلّت الحال عليها . وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : سِيرَ عليه ليلٌ ، وهم يريدون : ليل طويل . وكأنَّ هذا إنما حذفت فيه الصفة لِما دل من الحال على موضعها . وذلك أنك تحسّ في كلام القائل لذلك من التطريح والتطويح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك ، وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأملته . وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه ، فتقول : كان والله رجلاً ! فتزيد في قوّة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة ، وتتمكن من تمطيط اللام

—

(1) ينظر : النحو والدلالة : 141 .

(2) المحتسب : 254/1 .

(3) المصدر نفسه : 210/2 .

(4) الجملة الفعلية استفهامية ومؤكدة في شعر المتنبي ، د. زين كامل الخويسكي :118 .

(*) كما يسميّها الدكتور فاضل السامرائي . ينظر : معاني النحو : 11/1 .

، وإطالة الصوت بها وعليها ، أي : (رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً) أو نحو ذلك . وكذلك تقول : (سألناه فوجدناه إنساناً!) وتمكن الصوت بإنسان وتفخّمه ، وتستغني بذلك عن وصفه بقولك : (إنساناً سمحاً أو جواداً) أو نحو ذلك . وكذلك إذا ذممته ، ووصفته بالضيق قلت : (سألناه وكان إنساناً) وتزوي وجهك ، وتقطّبه فيغني ذلك عن قولك : (إنساناً لئيماً ، أو لَحِزاً ، أو مُبخَّلاً) أو نحو ذلك"[1] .

فسياق الحال ، والموقف الاجتماعي يدفعان إلى تغيّر الأصوات وتنوع إيحاءات الوجه بحسب المعاني المرادة والدلالات المبتغى إظهارها يقول : "ذلك أن العرب إذا أخبرت عن الشيء غير مُعْتَمِدَتِهِ ولا مُعْتَزِمَةٍ عليه أسرعَتْ فيه ولم تتأنَّ على اللفظ المعبرّ به عنه . وذلك قوله :

قلنا لها قِفِي لَنَا قالت قافْ

معناه : وقفتُ ، فاقتصرتْ من جملة الكلمة على حرف منها ، تهاوناً بالحال، وتثاقلاً عن الإجابة ، واعتماد المقال"[2] .

وبعد ما تمَّ عرضه من تأثير المعنى في تحديد هوية الجملة ، والتصرّف في طبيعة صوغها أقول : إن ذلك مؤدّ بنا إلى الحكم بضرورة أن يكون لهذه الجمل وظائف تقوم بها لتشير إلى ما تؤديه من معانٍ أو ما تُسهم به من تكوين المعنى أو اتمامه . ولابدّ لهذا التصوّر من قانون يوضحّه ويكشف خيوطه ، وهو ما لم يَفُتِ آبن جنّي فنظر إلى الجملة من حيث إمكانُ قيامها بالوظيفة التي يقوم بها المفرد ، إذا ما أمكن قيامها مقامه أو أن تنوب عنه ؛ وذلك عائدٌ إلى طبيعة ائتلاف عناصر الجملة وإمكان أن تتنزّل منزلة الجزء الواحد . ومن ذلك مثلاً جملة المبتدأ والخبر فإنَّ تنزّلهما منزلة الجزء الواحد لشدّة اتصالهما ببعضٍ يجعلها ممكنة الوقوع موقع المفرد فيكون لها حظ من الإعراب حالُها حالُ المفرد[3].

—

(1) الخصائص : 2/372–373 ، وينظر : الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : 168–169 .

(2) المحتسب : 2/208 ، وينظر : 209 ، 210 .

(3) المحتسب : 1/38–39 .

ولذلك قد تقع الجمل عنده خبراً للمبتدأ ، وخبراً لكانَ ، وصفةً ، وحالاً ، وبدلاً ، ومعطوفة ، وشرطاً ، وجواباً للشرط[1] .

فإن تعذّر وقوع الجملة موقع المفرد فلا محلّ لها حينئذٍ من الإعراب ومن ذلك الجملة الواقعة تفسيراً يقول ابن جني : "وإذا جعلت (أنزلناها) – (يريد في قوله تعالى چ ٱ ب ب چ (النور: 1) – تفسيراً للفعل الناصب المضمر فلا موضع له من الإعراب أصلاً ، كما أنه لا موضع من الإعراب لقوله : (أنزلنا سورة) ؛ لأنه لم يقع موقع المفرد"[2] .

هذه إذن أهم الأحكام التي أسسّها ابن جني في تحديد نظام الجملة العربية تعكس – كما رأينا – فرادةً في الآراء وتميّزاً ، ونظرةً واعيةً وتصوّراً شاملاً للواقع اللغوي ، ومعرفة حاذقة بأساليب العربية واستعمالاتها التي تبنى عليها ، ومن ثمَّ وظيفة التركيب متضمّنة الشكل والمعنى ومواقف الاستعمال .

وبعدُ ... فليَ في الختام أن أشير إلى أمرين ذي بال عندي :

الأول : إن اقتصار هذه الدراسة على قواعد التأسيس ، ومنطلقات التقعيد التي تخصّ نظام الجملة عند ابن جني لا يعني اغفال الرجل الجمعَ بين قواعدها المفترضة هذه ومحاولاته تطبيقها على ما يحاول تفسيره وشرحه من شواهد نثرية أو شعرية سواء ما أفرده لها من مظان من مثل : تبيين وجوه القراءات القرآنية ، أو شروح الشعر ، أو ما ورد لديه من هذه الشواهد في معرض الاستدلال بها حجة على ما يؤسس من أحكام .

—

(1) ينظر في هذه المواضع: سر صناعة الإعراب: 642/274،2/1، والخاطريات: 42، والمحتسب: 192/1،161 ،195 ،212 ،224 ،251 ،254 ، 236 ،29/2 ،33 ، 45 ،75 ،100 .

(2) المحتسب : 100/2 .

ومن أمثلة ذلك ما ذكره من توجيهٍ لقراءة[1] من سكَّنَ الهاء في قوله تعالى : چٹ ٹ ٹ ڤ ڤ چ (يس:العشرون مع محمد عون) من أنَّ مجيأهم "بالهاء ساكنة إنما هو لتقوية المعنى في النفس ، وذلك أنه في موضع وعظ وتنبيه ، وإيقاظ وتحذير، فطال الوقوف على الهاء كما يفعله المستعِظمُ للأمر ، المتعجب منه ، الدالّ على أنّه قد بهره ، وملك عليه لفظه وخاطره . ثم قال من بَعْدُ : (على العباد) عاذراً نفسه في الوقوف على الموصول دون صلته لما كان فيه ، ودالاً للسامع على أنه إنما تجشم ذلك – على حاجة الموصول إلى صلته وضعف الإعراب وتحجّره على جملته – ليفيد السامع منه ذهاب الصورة بالناطق"[2] .

وقد مرّ ما أسّسه من أنَّ ما يستطالُ فيحذفُ فيه دليلٌ على أن الأصوات تابعة للمعاني وكيف زِيدَ الصوت لزيادة المعنى ، واقتُصِد فيه لاقتصادهم في المعنى .

الثاني: إن هذه الأحكام والقواعد التي أسّسها ابن جني نرى صداها في كثير من الدراسات اللغوية الحديثة المعنيّة بدراسة الجملة ؛ إذ نلمح في الكثير من مفهومات الجملة في هذه الدراسات أنها قد تضمنت معايير ابن جني وأحكامه وقواعده التأسيسية.

ومن ذلك ما ذكره فندريس من أنَّ "بعض الجمل يتكون من كلمة واحدة مثل (تعالَ ، لا ، صَهْ) وكل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنىً كاملاً يكتفي بنفسه" [3]. وإلى ذلك يذهب برجشتراسر حين يُقرّ بأن "من الكلام ما ليس بجملة ، بل هو كلمات مفردة"[4] ويسمّيها (اشباه الجمل) ، وهي تضمّ عنده أسماء الأصوات وغيرها[5] .

---

(1) ذكر أنها قراءة : الأعرج ، ومسلم بن جُنْدب ، وأبي الزناد . المحتسب : 208/2 .
(2) المحتسب : 211/2 .
(3) اللغة : 101 .
(4) التطور النحوي للغة العربية : 125 ، وينظر : نظرة في مفهوم الجملة عند القدماء : 23 .
(5) المصدر نفسه : 125–126 .

وإلى هذا يذهب الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور مهدي المخزومي،فالجملة عندهما:أقلُّ قدر من الكلام يفيد السامع معنىً مستقلاً بنفسه،سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر[1]

ولا يخفى تطابق هذا المفهوم مع مفهوم ابن جني للجملة من حيث عدم التمسك بمعيار الشكل حسب ، وتفريقه بين الجملة وما يؤدّي معناها من أسماء الأفعال وتسميته إيّاها (النائب عن الجملة) من مثل أسماء الأفعال . فضلاً عن أنَّ الكثير من مفهومات الجملة عند دي سوسور ، وتشومسكي سبق أنْ قال بها ابن جني ومن ذلك مثلاً : مفهوم الجملة النواة والجملة المتحولة عنها عند تشومسكي مبثوثٌ في (باب شجاعة العربية) عند ابن جني [2] . وكذلك في (باب في اللفظ يرد محتملاً لأمرين) [3] إذ اشتمل على مفاهيم للجملة السطحية والعميقة.

ولأنني أحسب أن هذين المحورين مما يمكن أن تنهض على أثرهما دراسة مستقلة غانية تكشف عنهما ، وتجلو مظاهرهما كافة أوجزت الكلام عليهما ، عسى أن يوفقّني الله تعالى للكتابة فيهما في قابل الأيام (إن شاء الله) .

وبعدُ ... فهذا هو ابن جني ، وهذه قواعده ، وأحكامه التأسيسية لنظام الجملة العربية . ولا غرابة أن يكون مجتهداً فيها ورائداً في وضعها . وهو العالم الفذّ ذو النظرة المتّقدة ، والفكر الثاقب حيثما حلّ المقام به وأينما ارتحل فمستقرٌ: لا تكلّ يدٌ ، ولا تغفلُ عينٌ ، ولا يهدأ عقل .

المصادر والمراجع

. **القرآن الكريم** .

. **ابن جني عالم العربية** ، د.حسام سعيد النعيمي،دار الشؤون الثقافية العامة،الطبعة الأولى، بغداد: 1990م.

—

(1) من أسرار اللغة : 260–261 ، وفي النحو العربي نقد وتوجيه : 33 ، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية : 21 .

(2) الخصائص : 360/2 ، وينظر : ابن جني عالم العربية د. حسام سعيد النعيمي : 171 وما بعدها .

(3) الخصائص : 488/2–490 ، وينظر : ابن جني عالم العربية : 179–180 .

. **الأصول في النحو** ، أبو بكر بن السراج (ت 361هـ) تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط4 ،1420هـ – 1999م.

. **أصول النحو العربي** ، محمد عيد ، عالم الكتب ، 1973م.

. **التطور النحوي للغة العربية** ، برجشتر اسر، أخرجه وصححه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة 1982م.

. **التعليقة على كتاب سيبويه** ، لأبي علي الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق: د.عوض بن حمد القوزي،ط1، مطبعة الأمانة، القاهرة 1410هـ – 1990م.

. **الجملة العربية استفهامية ومؤكدة في شعر المتنبي** ، د.زين كامل الخويسكي، نشر وتوزيع مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر ،الإسكندرية ،1986م.

. **الجملة العربية تأليفها وأقسامها** ،د.فاضل صالح السامرائي، منشورات المجمع العلمي1419هـ–1998م.

. **الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة** (بحث)، د. نعمة رحيم العزاوي ، مجلة المورد، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق ، مجلد:(10) ، عدد: (3–4) ، 1402هـ – 1981م.

. **الجملة العربية مكوناتها ، أنواعها، تحليلها** ، د.محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب، القاهرة (د.ت).

. **الجملة العربية نشأةً وتطوراً وإعراباً** ، د. فتحي عبد الفتاح الدجني، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1398،1هـ–1978م.

. **الجملة العربية والمعنى** ، د.فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم،بيروت لبنان،1421هـ –2000م.

. **الجملة في نظر النحاة العرب** ،(بحث)، عبد القادر المهيري ، حوليات الجامعة التونسية ، تونس ، العدد: (3) ،1966م.

. **الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد** ، تصنيف : أبي علي الحسين بن عبد الغفار الفارسي، حققه: بشير الجويجاتي ، و بدر الدين القهوجي، ، ط 1، دار المأمون للتراث ، بيروت – دمشق ،(1404 هـ – 1998 م).

. **الخاطريات** ، لأبي الفتح عثمان بن جني(ت 392هـ) حققه وعلق عليه : علي ذوالفقار شاكر، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت(1408- 1988 م).

. **الخصائص** ، لابن جني، تحقيق : د. حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق ، ط 1 ، 1405هـ -1985م.

. **سر صناعة الإعراب** ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق:محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، 1990م .

. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، لابن عقيل الهمذاني المصري (ت: 769هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة :14 ، مطبعة السعادة، مصر: 1384هـ - أكتوبر 1964م.

. **شرح الرضي على الكافية** ، لرضي الدين الاستراباذي(ت 688 هـ) تصحيح وتعليق:يوسف حسن عمر ، ط2، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا ، 1996 هـ.

. **شرح عيون الإعراب** ، لعلي بن فضال المُجاشعي (ت 479هـ) ، تح : د. حنّا جميل حدّاد ، ط1 ، مكتبة المنار ، الأردن ، الزرقاء ، 1406هـ-1985م.

. **شرح كتاب سيبويه** ،لأبي سعيد السيرافي (ت368 هـ)**ج2**،تحقيق:د.رمضان عبد التواب،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة(1990)،**ج3**، تحقيق: د. فهمي أبو الفضل ، مراجعة ا. د. رمضان عبد التواب و ا. د. محمود علي مكي، ، ط 1 (1421 - 2001 م) .

. **العين** ، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) ، تح : د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، بغداد ، 1980-1985 .

. **الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي** ، لآبن جني ، تحقيق:د. محسن غياض عجيل ، دار الشؤون الثقافية العامة ،بغداد، 1990م.

. **الفسر أو شرح ديوان أبي الطيب** ، لآبن جني، تحقيق :د.صفاء خلوصي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،1988م.

. **في بناء الجملة العربية** ، د.محمد حماسة عبد اللطيف،ط 1،دار القلم،الكويت،1402هـ-1982م.

. **في النحو العربي نقد وتوجيه** ، د.مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ،1964م.

. **الكتاب** ، لسيبويه (ت180هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،(1395هـ-1975م).

. **اللغة** ، ج. فندريس ، ترجمة : عبد الحميد الدواخلي ، ومحمد القصاص ، مكتبة الأنجلو – القاهرة ، 1950م .

. **اللمع في العربية** ، لابي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1402هـ-1982م.

. **مباحث الدلالة القرآنية** ، دراسة في كتب إعجاز القران وعلومه ومعانيه (أطروحة دكتوراه) ،محمد عبد الرسول سلمان إبراهيم ، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 1429هـ-2008م.

. **مجمل اللغة** ، لأحمد بن فارس(ت 395هـ) ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة،ط1 ،1404هـ1984م.

. **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، لآبن جني ،تحقيق : علي النجدي ناصف،ود.عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،وزارة الأوقاف، القاهرة(1424هـ - 2004 م).

. **المدارس النحوية** ، د. خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد ، 1986م.

. **مدخل الى دراسة الجملة العربية**، د. محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية، بيروت، 1408-1988م.

. **المسائل العسكريات في النحو العربي** ، لأبي علي الفارسي ، تح : علي جابر المنصوري ، ط1 ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، 1982م .

. **المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية** ، د.أحمد عبد العظيم عبد الغني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1430هـ-1990م.

. **معاني القرآن** ،لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)،تحقيق : أحمد يوسف نجاتي، ومحمد على النجار، وشلبي، وناصف،ط 3، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، (هـ 1422-2001م).

. **معاني النحو**، د. فاضل صالح السامرائي ،مطبعة التعليم العالي في الموصل، 1989 م.

. **المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه** (بحث) أ.د.غالب المطلبي، د. حسن عبد الغني الأسدي، دراسة رقم (1) ،وحدة البحث اللغوي، الجامعة المستنصرية، كلية التربية ، تشرين الثاني،1999م.

. **مفهوم الجملة عند سيبويه** ، د. حسن عبد الغني جواد الأسدي، ط 1، دار الكتب العلمية– بيروت، 2007م–1428هـ.

. **مقاييس اللغة** ، لأبي الحسين أحمد بن فارس ، ط 1، دار إحياء التراث العربي ، بيروت–لبنان، (1422هـ–2001 م).

. **المقتصد في شرح الإيضاح** ، لعبد القاهر الجرجاني(ت 471هـ أو 474هـ) ، تح : د. كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، 1982م .

. **المقتضب** ، للمبرد(ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية ،قليوب، مصر،(1399 هـ– 1979 م).

. **من أسرار اللغة** ، د. إبراهيم أنيس ، ط3 ، القاهرة ، 1966 م.

. **المنصف**، شرح الأمام أبي الفتح ابن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني ، تحقيق: إبراهيم مصطفى،وعبد الله أمين.دار إحياء التراث القديم،مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر (د.ت).

. **النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي – الدلالي** ، د.محمد حماسة عبد اللطيف ، ط1، دار الشروق ، القاهرة(1420هـ– 2000م).

. **نظام الجملة في شعر المعلقات** ، د.محمود أحمد نحلة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،1991م.

. **نظرة في مفهوم الجملة عند القدماء** ، محمد عبد الرسول سلمان ، (بحث مخطوط) ، 1977م .

. **نظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه** (اطروحة دكتوراه) سعيد احمد طالب البطاطي، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية، 1423هـ–2002م.

. **النكت في تفسير كتاب سيبويه** ، للأعلم الشنتمري(ت ☒☒☒هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط☒، الكويت: ☒☒☒هـ-☒☒☒م.